مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٥٠٧

الأربعاء، ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩، الساعة ١٧/٣٥

نيويورك

الرئيس	السيد هويسغن	(ألمانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيتسويريفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سينغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد نغوندزي
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كلي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هانتر

جدول الأعمال

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٧/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2019/302 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

إن مجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أُجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، ألمانيا، إندونيسيا، بلجيكا، بولندا، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، الصين، وغينيا الاستوائية، فرنسا، كوت ديفوار، الكويت، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٤٦٤ (٢٠١٩).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد هنتر (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): يسر الولايات المتحدة أن يتم تجديد ولاية فريق الخبراء بموجب قرار مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦) حتى يتمكن من مواصلة عمله الهام لتعزيز نظام الجزاءات المفروض على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إن التنفيذ الكامل والشامل للقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) أمر بالغ الأهمية لتحقيق نزع السلاح النووي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشكل نهائي، وعلى نحو يمكن التحقق منه بالكامل. ومن هذا المنطلق، ندعو جميع الدول إلى مشاركة الفريق بشكل استباقي، لدعم التحقيقات التي يُجريها في انتهاكات الجزاءات.

ونحث أيضا جميع الدول على التنفيذ الكامل لجميع التزاماتها، والعمل مع الدول الأخرى من أجل التصدي للاتجاهات المتزايدة التطور من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للتهرب من الجزاءات، كما ذكر الفريق في تقريره الأخير (انظر S/2019/171) ويساورنا بالغ القلق إزاء كون جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تواصل بشكل غير قانوني الحصول على المنتجات النفطية المكررة دون عوائق في البحر الأصفر وشرق الصين، على الرغم من تجاوز الحد الأقصى للنفط الذي حدده المجلس في العام الماضي، بأكثر من سبعة أمثال.

ويساورنا القلق أيضا إزاء تزايد ما تقوم به جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من تهريب الفحم لبيعه في شرق آسيا وفي البلدان المجاورة دون عوائق. ويجب أن تعزز جميع الدول من يقظتها، ولا سيما تلك الموجودة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وأن تتصدى بشكل استباقي للأنشطة غير المشروعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، داخل وحول مياهها الإقليمية، وأن تستخدم جميع السلطات التي تنص عليها القرارات ذات الصلة.

وأخيرا، فإننا نشعر بالقلق إزاء حقيقة أنه في ضوء ما يسببه نظام الجزاءات من تقليل حصول النظام على العملة الصعبة، تعمد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى توسيع نطاق جهودها على الصعيد العالمي في مجال السرقة عن طريق الإنترنت، للتعويض عن الخسائر في إيرادات التصدير. ونحن نقدر أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يمكنها كسب مئات الملايين من الدولارات عن طريق تلك الأنشطة كل عام. وجميع الدول معرضة لهذا الاتجاه المتزايد، ويجب أن تفعل المزيد لحماية أنفسها ومنع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من تقويض جزاءات المجلس.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أيدت روسيا اتخاذ القرار ٢٤٦٤ (٢٠١٩)، الذي يجدد ولاية فريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويحدونا الأمل في أن يسترشد الخبراء بدقة في عملهم مستقبلا بمبادئ الحياد والموضوعية، وأن يعملوا فقط من خلال استخدام المعلومات المتحقق منها، على أساس التعاون القائم على الاحترام مع جميع الدول الأعضاء.

إننا نتشاطر الشواغل التي أعرب عنها الخبراء في آخر تقرير لهم (انظر S/2019/171)، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو العديد من الوكالات الإنسانية العاملة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فيما يتعلق بالأثر السلبي للجزاءات على حياة السكان المدنيين، وخاصة الفئات الأكثر ضعفا في المجتمع، النساء والأطفال. ويحدونا الأمل في أن تنظر اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠١٦) في التدابير العملية لتصحيح هذا الوضع الشاذ، وأن تتوصل إلى اتفاق في هذا الشأن بأسرع ما يمكن. وترحب روسيا بالتدابير الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي للمشكلة النووية في شبه الجزيرة الكورية، ونحن على استعداد لتيسير ذلك. بيد أن أحد العناصر الهامة للنجاح في هذا المسعى يتمثل في إنشاء هيكل أمني مستدام في شمال شرق آسيا، بمشاركة جميع بلدان المنطقة.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): يعرب وفد غينيا الاستوائية عن سعادته بالمبادرة الرامية إلى اعتماد القرار ٢٤٦٤ (٢٠١٩) لتجديد ولاية فريق الخبراء بموجب قرار مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦). إن قرار اليوم يكتسي أهمية خاصة في هذا المنعطف في العلاقات الدولية، حيث أنه سيتيح لفريق الخبراء تحليل الحالة فيما يتعلق بالأنشطة المتعلقة بالبرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وقد اتخذ مجلس الأمن من قبل بالإجماع القرارين ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩)، اللذين أدانا الانتهاكات الواضحة لقرارات مجلس الأمن والصكوك الدولية المتعلقة بعدم الانتشار الذي يشكل خطرا يهدد السلام والأمن الدوليين، ويهدفان إلى مساعدة المجلس في الاضطلاع بولايته المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين، على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة. وتماشيا مع ذلك، أنشأت الفقرة ١٢ من القرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) لجنة تابعة لمجلس الأمن تتألف من جميع الأعضاء للإشراف على تنفيذ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتدابير الجزاءات التي أنشأها المجلس، بما في ذلك إنشاء فريق من الخبراء لدعم اللجنة في تنفيذ ولايتها بما يتمشى مع الفقرة ٢٦ من القرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩). وينبغي أن يساعد كلا القرارين المجلس في الحصول على إجابة واضحة فيما يتعلق بنهاية البرنامج النووي للجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وما فتئ المجتمع الدولي يتصدى للتحديات من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن طريق الجزاءات المعتمدة في قرارات مجلس الأمن، وآخرها القرار ٢٣٩٧ (٢٠١٧)، وهو أشدها حتى الآن، نظرا لإمكانيته المحتملة والكيفية التي يمكن أن يؤثر بها على اقتصاد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وحتى الآن، لا يبدو أن قرارات الجزاءات الثمانية السابقة قد أحبطت برامج القذائف النووية والتسيارية الجارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالطريقة التي يُعتقد أن قرار اليوم يمكن أن يؤديها. إن الجزاءات المفروضة على البلد، إلى جانب آلية الرقابة المنشأة حتى الآن، يبدو أن من المنتظر أن يكون لها الأثر المتوقع بصورة فعالة على المدى القصير. ومع ذلك، فإن التوترات المحتملة والضغوط، والمصالح التي تدافع عنها كل دولة في مجلس الأمن تفسد عمل اللجنة وفريق الخبراء، إذ على الرغم من تسمية الفريق بالمستقل، فإنه يتصرف بطريقة تشير إلى أنه يستمد التوجيه أحيانا من بعض الحكومات بطرق يمكن أن تؤدي إلى التحيز في قيامه بواجباته وتفضي إلى تقويض مصداقية أعماله.

وأود أن أذكر فريق الخبراء بأنه بغض النظر عن الاتفاقات غير الرسمية التي قد يتم التوصل إليها فيما يتصل بتعيين أعضائه، فإنهم ينبغي أن يسترشدوا في المقام الأول باليمين الذي أقسموا

به للاضطلاع بالمهام المسندة إليهم من ممثلي ١٩٣ بلدا، مع الولاء للسلطة التقديرية والحياد، وتمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة وأنظمة المنظمة التي عينتهم. وأيا كانت الضغوط التي قد يتعرضون لها، فإن أي قرار سيء يتخذه فريق الخبراء التابع للجنة يمكن أن يؤدي إلى تفسيرات خاطئة، وإجراءات مرهقة وكارثية ضد سكان أبرياء ومنظمات ودول. ونحن نثق في مهنية الرجال والنساء الذين يشكلون فريق الخبراء. إنهم يقومون بعمل بالغ الصعوبة والشدة ونحن جميعا نقدره بإخلاص. ونحن لا نطلب سوى أن يتصرفوا بحكمة ونزاهة.

وتعول جمهورية غينيا الاستوائية على الاستراتيجية التي اعتمدت بموجب القرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩)، الذي أنشأ فريق الخبراء لمساعدة اللجنة في الإشراف على الجزاءات ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

مع ذلك، ينبغي لنا أيضا أن نتجنب التسبب في انهيار أعمالنا وأن نكفل ألا يكون مجلس الأمن والمجتمع الدولي مسؤولين عن العواقب الإنسانية للجزاءات التي لا تفرق بين الأهداف العسكرية والأهداف المدنية أو بين القطاعين العام والخاص. إن تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هامة. وإذا كنا نسعى فقط وبأي ثمن لتدمير الأسلحة والبرنامج النووي، ولا نعبأ بالمرضى ومن يواجهون الموت، لا اعتقد أننا سنفي بالتزاماتنا بصون السلم والأمن الدوليين. ربما ندمر الأسلحة الخاضعة للجزاءات، لكننا سنرى أمة مقفرة من الجثث، ميتة من المرض والجوع.

في مثل هذه الحالة، هل ستسمح لنا ضمائرنا بالنوم بسهولة عندما نجد أنفسنا وحدنا في الليل؟ سيكون الممثلون الخمسة عشر الحاضرون هنا اليوم، والذين كانوا يجلسون مرة واحدة على هذه الكراسي الزرق، وأولئك الذين يخططون لاحتلالها في المستقبل، مسؤولين عن فقدان حياة كل رجل وامرأة وطفل من الأبرياء الذين ماتوا من سوء التغذية أو المرض في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

يعتقد بلدي أنه يمكننا تحقيق الهدفين كليهما. ويمكننا أن نتوخى اليقظة الشديدة فيما يتعلق بالسلع الكمالية والوقود الذي يذهب إلى المؤسسات الحكومية والمكونات الخاصة بتصنيع أسلحة الدمار الشامل، من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير لمراقبة عدم انتشار الأسلحة في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، مع السماح أيضا لأبناء شعبها بتلقي الأرز والخبز، والحليب، والأدوية، والحقن، والكتب، والدمى لكي يعيشوا حياة كريمة.

ينبغي أن يكون اتخاذ القرار ٢٤٦٤ (٢٠١٩) إيذانا بأساليب عمل المجلس قبل وبعد اتخاذه من حيث كيفية إدارة اللجنة وفريق خبرائها وإبلاغهم فيما يتعلق بسباق التسلح الخطير الذي تقوده جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأشجع اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) على مواصلة تحقيق نتائج ممتازة.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): تؤيد الصين قدرة فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) على الاضطلاع بالمهام الموكلة إليهم، وقد صوتت مُؤيدة للقرار ٢٤٦٤ (٢٠١٩)، الذي يجدد ولاية الفريق.

وفقا للقرار ذي الصلة، ينبغي ألا تؤثر الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على عملية إيصال المساعدة الإنسانية إلى ذلك البلد. وينبغي لفريق الخبراء واللجنة أن يتصرفا بدقة في إطار معايير ولايتيهما. وينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تنفذ القرارات المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بطريقة شاملة وكاملة ودقيقة. وينبغي أن يظل المجلس متحدا، وأن ينهض بصورة مشتركة بالعملية الرامية إلى تحقيق تسوية سياسية لمسألة شبه الجزيرة الكورية.

لا بديل عن التوصل إلى حل سلمي لمسألة شبه الجزيرة الكورية التي تحققت من خلال الحوار السياسي. وإذا أريد للحوار أن يستمر ويحرز تقدما، فإن الأمر الأساسي يتمثل في معالجة الشواغل القانونية للأطراف المعنية بطريقة متوازنة ومتسقة

مع اتباع نهج الخطوات المرحلية المتزامنة كحل شامل للنهوض بعملية نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية وإرساء دعائم السلام فيها.

ما فتئت الصين ملتزمة بنزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية، وإحلال السلام والاستقرار في تلك المنطقة، والسعي إلى إيجاد حل للمسألة عن طريق الحوار والتشاور. وما فتئت الصين متسقة في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بصورة شاملة وحرفية. وتعمل الصين مع الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة في المجال الإنساني في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهي على استعداد لمواصلة تقديم الدعم والمساعدة اللازمين. ستواصل الصين التعاون الوثيق مع الأطراف والقيام بدور إيجابي في تحقيق نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة وضمان السلام والاستقرار الدائمين في شمال شرق آسيا.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): ترحب فرنسا باتخاذ القرار ٢٤٦٤ (٢٠١٩) بالإجماع والذي قدمته الولايات المتحدة، وأشكرها على التزامها بهذه المسألة. ويجيز القرار تجديد ولاية فريق الخبراء الذي يساعد اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، وينيط، تحت رئاستكم، سيدي، المسؤولية عن متابعة الجزاءات المفروضة على كوريا الشمالية. أعرب عن تأييدنا الكامل وامتناننا للرئاسة الألمانية للجنة وللفريق على عملهما. ويجب على الخبراء، الذين أود أن أنوه بالتزامهم، أن يكونوا قادرين بصفة خاصة على الاضطلاع بأنشطتهم في إطار الولاية التي أنشأناها وأكدناها من جديد.

إن لجنة القرار ١٧١٨ وأعضاء فريق الخبراء الذين يساعدونها هما الأداتان الرئيسيتان للمجلس للتحقق من تنفيذ الجزاءات وثني جميع الأطراف، بدءا من كوريا الشمالية، عن القيام بأنشطة للتهرب من تلك الجزاءات. وتواصل كوريا الشمالية انتهاك الجزاءات والتحايل عليها بقدر أكبر وبأساليب تتزايد تنوعا وتطورا، على النحو الذي أكده التقرير الأخير للفريق (S/2019/171)، والذي نشر في آذار/مارس.

لذلك فإننا الآن نحتاج أكثر من أي وقت مضي إلى التنفيذ الصارم والكامل والشامل للجزاءات. وهذا التنفيذ ضروري للحفاظ على نفوذنا في المفاوضات الجادة والرامية إلى نزع السلاح النووي الكامل بشكل لا رجعة فيه ويمكن التحقق منه في أراضي كوريا الشمالية. وستظل فرنسا ملتزمة التزاما كاملا بذلك.

السيد كلاي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب المملكة المتحدة باتخاذ القرار ٢٤٦٤ (٢٠١٩) بالإجماع، والذي يجدد ولاية فريق الخبراء. ويكتسي عمل الفريق بأهمية حاسمة في ضمان تنفيذ الجزاءات بفعالية وفي الإبلاغ عن المجالات التي يحدث فيها تحايل على الجزاءات. ووافق المجلس بالإجماع على هذه التدابير الجزائية، ويجب علينا، بفضل دعم الفريق، أن نكفل تنفيذ الجزاءات بالكامل، سواء فيما يتعلق بالواردات من النفط المكرر أو بطرد عمّال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

تسعي بعض الدول، بما فيها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إلى الإنحاء باللائمة على الجزاءات المفروضة على الحالة الإنسانية. ويُعزى عدم كفاية تقديم الدعم والمساعدة الإنسانيين إلى السياسات الحكومية التي وضعتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وليس إلى الجزاءات. ويشمل ذلك تحويل مليارات الدولارات إلى البرامج النووية والقذائف التسيارية المحظورة، ورفض السماح للمجتمع الدولي برصد توزيع المعونة.

لقد صُممت قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالاقتران بإعفاءات تهدف إلى تجنب الآثار الإنسانية. ومن الصواب أن نتمكن من مواصلة رصد مدى فعالية عملية الإعفاءات الإنسانية من خلال اللجنة المنشاة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦).

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥.